تقييم الثابت والمتغيّر في تصنيفِ العلاقاتِ والتفاعلاتِ المكانية بين المدينة ومُحيطها الحيويّ في دراسات إقليم مدينة دمشق

م. دعاء المغربي[1] بإشراف: أ.د. عماد المصري[2]

الملخص:

ازداد اهتمام الباحثين في الآونة الأخيرة بالمناطق شبه الحضرية المحيطة بالمدن والعلاقات المكانية بينها، وتنوعت وجهات النظر والتصنيفات. يهدف البحث إلى مراجعة ما ورد في هذه الدراسات السابقة والتوصل إلى الثابت والمتغير بينها، ثم إسقاط النتائج النظرية على مدينة دمشق كحالة دراسية بهدف تحليل العلاقات والتفاعلات بين المدينة ومحيطها الحيوي من خلال الدراسات التخطيطية التي سبقت أو تزامنت مع الأزمة. ويتوصل إلى أهمية أخذ آثار الأزمة بعين الاعتبار عند دراسة هذه العلاقات، إضافة إلى الحاجة لتطوير وتحديث الدراسات التخطيطية بما يتوافق مع تعزيز العلاقات المكانية بين دمشق ومحيطها.

الكلمات المفتاحية: المحيط الحيوي، المناطق شبه الحضرية، التفاعل بين الحضر والريف، الثابت والمتغير، الدراسات التخطيطية لمدينة دمشق ومحيطها.

[1] طالبة ماجستير – قسم التخطيط والبيئة – كلية الهندسة المعمارية – جامعة دمشق.

[2] أستاذ – قسم التخطيط والبيئة – كلية الهندسة المعمارية – جامعة دمشق.

Evaluation Of The Constant And Variable In The Classification Of Spatial Relationships And Interactions Between The City And Its Vital Periphery In Damascus Regional Studies

Arch. Duaa Almaghribi[1] **Prof. Emad Almasri**[2]

Abstract:

The interest of researchers in the peri-urban areas around cities and the spatial relations between them has increased, and the views and classifications varied. The research aims to review what was mentioned in the literature to reach the constant and the variable between them, and then the study project the theoretical results to Damascus as a case study. Where the research aims to study the spatial relations and interactions between the city and its vital periphery through planning studies that preceded or coincided with the crisis. The research concluded with the importance of taking the crisis effects into consideration, and the need to develop and update planning studies in line with the strengthening of spatial relations between Damascus and its peri-urban areas.

Keywords: Vital Periphery, Peri-Urban Areas, Urban-Rural Interactions, Constant and Variable, Damascus and its Periphery Planning Studies.

[1] Master student - Department of Planning and Environment- Faculty of Architecture - Damascus University.

[2] Professor - Department of Planning and Environment- Faculty of Architecture - Damascus University.

1. مقدمة:

جذبت المناطق شبه الحضرية المحيطة بالمدن اهتمام المخططين والباحثين وتعددت الدراسات والأبحاث حولها في الآونة الأخيرة، واتجهت عدة دراسات إلى دراسة التفاعل المكاني والعلاقات الرابطة بين الريف والحضر عبرها بدلاً من التركيز على الفوارق الريفية الحضرية وإرساء الحدود بينهما، وتنوعت النظريات الباحثة في هذه العلاقات فتقاطعت في بعض أسس التصنيف واختلفت في أخرى.

وبما أن الأزمات والكوارث تشكل تحدياتٍ تخطيطية جديدة للمخططين وصنّاع القرار، فإن ذلك يستدعي دراسة مدينة دمشق وعلاقتها بمحيطها بعد تأثير الأزمة، من خلال تقييم ما جاء في الدراسات التخطيطية من ثوابت ومتغيرات في تحليل هذه العلاقات وفهمها، لما لهذه الدراسات من أهمية في مراحل إعادة الإعمار.

2. إشكالية البحث:

ألهم تشابك وتعقّد العلاقة بين المدينة والمناطق شبه الحضرية المغلفة لها الباحثين دراسة هذه العلاقات ومبادئها، فتنوعت وجهات النظر الدارسة، وتكمن إشكالية البحث في اختلاف الأسس المعتمدة لتصنيف العلاقات بين الباحثين، مع الحاجة لوجود أبحاث تجمع وتؤلّف بين هذه التصنيفات لتكوّن قاعدة نظرية يمكن اعتمادها في الدراسات ذات الصلة.

أما بالنسبة لحالة الدراسة (مدينة دمشق) فتظهر الإشكالية في الحاجة إلى تسليط الضّوء على العلاقة بين المحيط الحيوي والمدينة الأم خصوصاً في ظل تبِعات الأزمة وآثارها، لأهمية ذلك في تطوير الرؤى والدراسات التخطيطية مستقبلاً.

3. أهداف البحث:

يهدف البحث إلى الوصول إلى منهجية تُحدّد الثابت والمتغير في أسس تصنيف العلاقات والتفاعلات المكانية بين المدن ومحيطها، من خلال ما ورد في النظريات والدراسات السابقة.

كما أنه يسعى إلى إسقاط هذه المنهجية على الدراسات التخطيطية السابقة لمدينة دمشق ومحيطها كحالة دراسية، وتقييمها فيما يتعلق بتصنيف العلاقات والتفاعلات المكانية بين دمشق ومحيطها، لأهمية ذلك في تطوير هذه الدراسات في مرحلة ما بعد الأزمة.

4. مواد وطرق البحث:

1.4. مفهوم محيط المدن شبه الحضري في علم التخطيط العمراني:

يصف مصطلح محيط المدن المناطق شبه الحضرية والمساحات الانتقالية بين المدن ومحيطها الريفي، واتخذت هذ المناطق عدة مصطلحات تبعاً للباحثين وخبراء التخطيط العمراني؛ حيث أطلق عالم الاجتماع سميث T. L. Smith مصطلح الحافة الحضرية الريفية لأول مرة كمفهوم في الجغرافيا الحضرية عام (1937 م) وعرّفها أنها "منطقة مبنية خارج الحدود الإدارية للمدينة مباشرة"، وعرفها الباحث أديل Adell (1999 م) على أنها "منطقة انتقالية تتميز بمزيج من الأنشطة واستعمالات الأراضي الحضرية والريفية [1]. ويُصوّر كل من الباحثَين إيكوينتا ودريشر Iaquinta and Drescher (2000 م) المنطقة شبه الحضرية على أنها فسيفساء غير متجانسة من استعمالات الأراضي، فهي ساحة ديناميكية وتحولية وتبادلية، مرتبطة بالأنشطة الاقتصادية والجغرافيا، فضلاً عن ارتباطها بالنسُج الاجتماعية والاقتصادية [2,3] أما المخطط ويبستر Webster فقد اعتبرها في أبحاثه عملية process وليست نمطاً عمرانياً؛ حيث ترتبط هذه العملية بتدفقات الأشخاص والسلع والمال التي تحرّكها إلى حد كبير الأنشطة داخل المنطقة الحضرية Urban zone، وتعمل هذه العمليات على تغيير المظهر المورفولوجي والفيزيائي لمنطقة ما، بينما ميّز الباحثَان ليمينغ وسوسان Leeming and Soussan بين كيانين مكانيين؛ الحافة الحضرية المكونة من مناطق توسع المدينة التي كانت ريفية سابقاً، والمناطق النائية الواسعة المرتبطة بالمدينة وظيفياً [2]. وعلى طول السلسلة الحضرية الريفية عدد من المصطلحات الرمادية ذات الصلة بالمناطق شبه الحضرية.

استناداً لما سبق يُعرّف البحث المناطق شبه الحضرية المحيطة بالمدن Peri-urban areas على أنها: مساحات بينيّة انتقالية تتدرج من الحضر التام إلى الريف التام، مشكّلةً نطاقات تغلّف المدينة تنتج عن التوسع الحضري وتؤثر فيها قوى ومعايير مختلفة، ومن

سماتها الكثافة السكانية المنخفضة نسبياً، والتجمعات العمرانية المشتتة والمبعثرة، والاعتماد الكبير على النقل لربطها بمدنها.

ويميّز علم التخطيط المكاني[1] أنواعاً مختلفة من أنماط استعمالات الأراضي في السياق الحضري الريفي، حيث وضع مشروع PLUREL نموذجاً تمثيلياً للإقليم الريفي الحضري

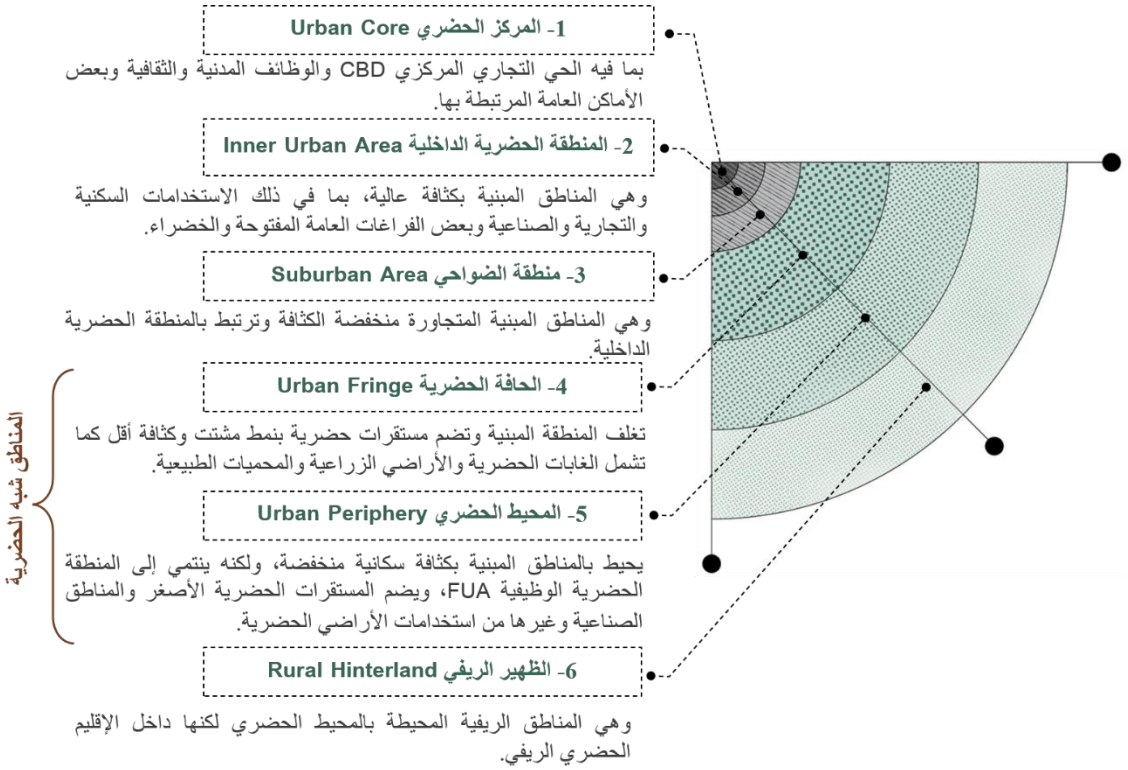

Rural urban region يمثل هذه الأنماط وفق نطاقات (الشكل 1):

(الشكل 1): الإقليم الحضري الريفي RUR ونطاقات الأنماط المكانية، (عن [4] بتصرف الباحثة).

[1] يهتم التخطيط المكاني بعمليات التخطيط الاجتماعي والاقتصادي والبيئي لتحقيق غايات معينة، جنباً إلى جنب مع وضع الخطط أو الخرائط أو الرسوم البيانية التي تشير إلى المكان الذي يجب أن تتم فيه الأنشطة الاجتماعية المكانية [20] .

- المنطقة الحضرية Urban area: وتضم مركز المدينة، والمنطقة الحضرية الداخلية، والأجزاء الحضرية الخارجية (النطاقات 1، 2، 3).
- المناطق شبه الحضرية Peri–urban areas: وتضم النسيج المشتت من المساحات المبنية المفتوحة المحيطة بالمراكز الحضرية وتقع تحت تأثيرها المباشر (النطاقين 4، 5).
- الظهير الريفي Rural hinterland: الذي يشمل المناطق الريفية النائية التي تحيط بالمناطق شبه الحضرية (النطاق 6) [5].

في الواقع، لا تتكون حدود المناطق شبه الحضرية ببساطة من حزام منتظم يحيط بالمناطق الحضرية، بل غالباً ما تؤثر فيه عوامل عدة منها الحواجز الطبيعية، وفي حالات أخرى قد تخترق قلب المدينة.

2.4. العلاقات والتفاعلات المكانية بين المدن ومحيطها:

يثير النمو السكاني المتسارع لدول العالم النامي مخاوف بشأن الطبيعة المتغيرة للعلاقات بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية، ولذلك فمن الأهمية بمكان فهم هذه العلاقات وأبعادها بدلاً من التركيز على الحدود الفاصلة بين الريف والحضر[6]، كما يمكن تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية في المناطق شبه الحضرية من خلال الروابط والتفاعلات ضمنها[7].

ويعرّف موئل الأمم المتحدة UN–Habitat العلاقات الريفية الحضرية على أنها تفاعلات وروابط متنوعة لا خطية بين المناطق الحضرية والريفية عبر المساحة المتصلة الحضرية الريفية، بما في ذلك تدفقات الأشخاص والسلع ورأس المال والمعلومات، وأيضاً بين القطاعات والأنشطة كالزراعة والصناعة والخدمات؛ بشكل عام يمكن تعريفها على أنها شبكة معقدة من الروابط بين الأبعاد الحضرية والأبعاد الريفية [8]، وأشار ديكنسون Dickinson إلى أن روابط المدينة مع محيطها تصنف إلى أربع فئات: التجارة المتبادلة، والروابط الاجتماعية، والعلاقات السكانية، وأثر المدينة على استخدام الأرض، بينما أضاف سميلز Smales أن

الخدمات هي أهم ما يربط المدن بمحيطها، وأن كل المدن تمثل مراكز لتقديم الخدمات لما حولها من التجمعات السكانية [9].

اعتبر مشروع PLUREL وهو أحد مشاريع الاتحاد الأوروبي المناطق شبه الحضرية ضمن الإقليم الحضري الريفي مساحات ربط وظيفية متصلة Linking spaces توفر معظم احتياجات العيش والعمل والتسوق لأغلب سكانها، يوضح (الشكل 2) تصنيف العلاقات داخل هذه المناطق إلى:

أ- علاقات من المناطق الحضرية إلى المناطق شبه الحضرية (وبالعكس).

ب- علاقات من المناطق شبه الحضرية إلى المناطق الريفية (وبالعكس).

ت- علاقات ما بين التجمعات شبه الحضرية.

ث- علاقات داخل التجمعات شبه الحضرية [4].

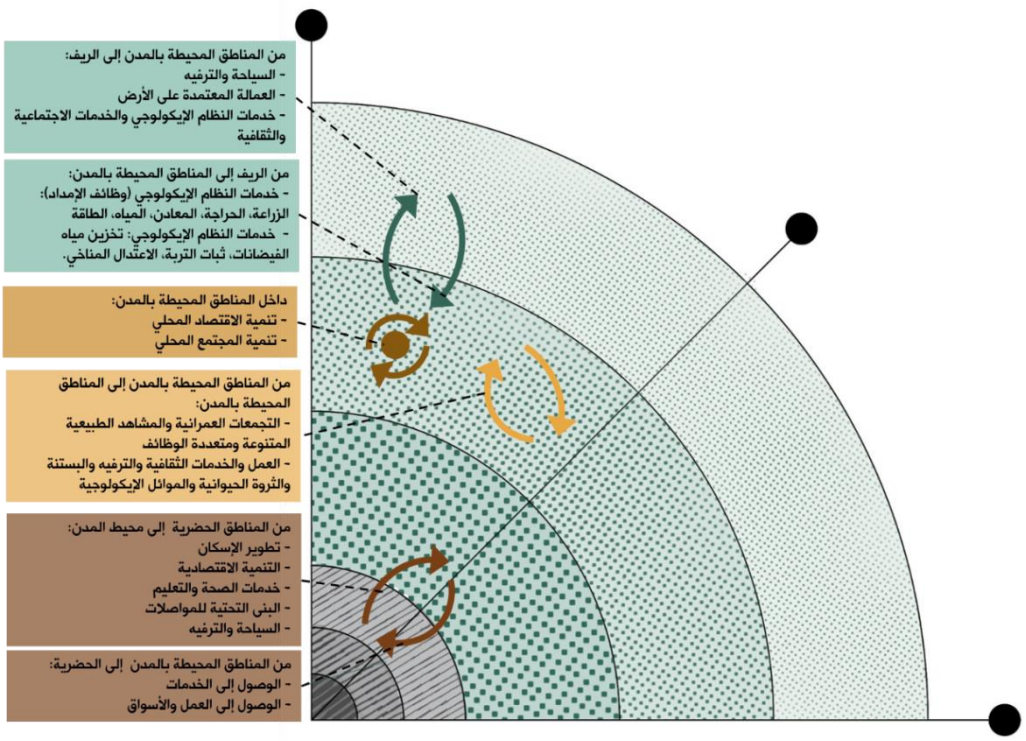

(الشكل 2): العلاقات المكانية داخل المناطق شبه الحضرية، (عن [4] بتصرف الباحثة).

أما لينش Lynch فقد قام بتمثيل التفاعلات الحضرية الريفية وفق نموذج ثنائي الأبعاد (الشكل 3)، وأشار إلى محدودية هذا النموذج لأنه لا يمثل تعقيد هذه التفاعلات، ويُظهر المدينة والريف بشكل منفصل دون إيضاح دور الواجهة الحضرية الريفية والمستقرات البينية التي يصعب تمثيلها، ويصنف النموذج التفاعلات إلى خمسة أبعاد: الطبيعة، والأشخاص،

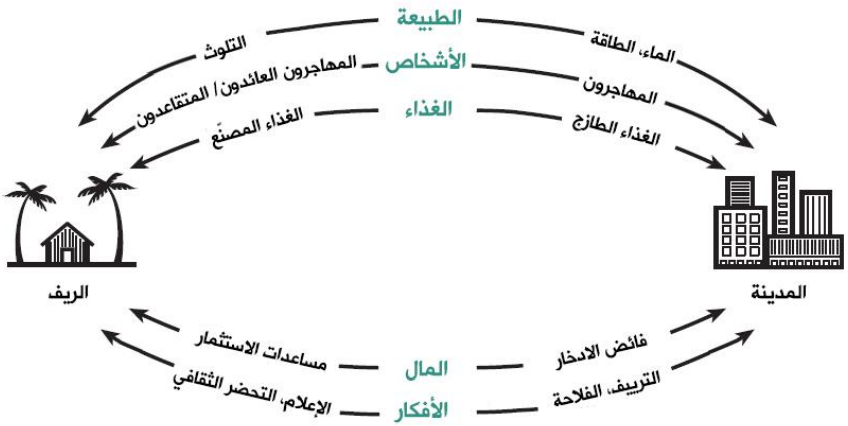

والغذاء، والمال، والأفكار، ويفصل البُعدَين الأخيرين في الأسفل لأنهما أقل وضوحاً [6].

(الشكل 3): التفاعلات الحضرية الريفية وفق لينش[6].

بينما أكّد موئل الأمم المتحدة على هذه الروابط وأشار إلى أنها تشمل جوانب متنوعة منها: السكان ورأس المال البشري، الاستثمارات والعمليات التجارية والاقتصادية، تفاعلات الحوكمة، البيئة والمرافق، المنتجات والخدمات، البيانات والمعلومات. إلى جانب الهياكل الداعمة أو المقيّدة لها: البنى التحتية، والهياكل الاقتصادية، والهياكل الإقليمية، وهياكل الحوكمة [8]، لاحقاً تم إضافة العلاقات بين القطاعات والنشاطات الزراعية والصناعية والخدمية [10].

من خلال مراجعة الدراسات السابقة يتوصل البحث إلى ثلاثة تصنيفات يمكن من خلالها دراسة العلاقات بين المدينة ومحيطها كما يلي:

1.2.4. العلاقات وفق المكان:

تعطي هذه العلاقات نظرة أوسع حول الخدمات والروابط والوظائف والقيم، وتقع إداراتها ضمن مهام السياسات الإقليمية التي تتعلق بالتنمية المتكاملة والتماسك الإقليمي، وتصنف العلاقات مكانياً إلى:

1.1.2.4. علاقات بين المناطق الحضرية والمناطق شبه الحضرية: حيث تؤثر الاحتياجات والضغوط الحضرية على الضواحي ومحيط المدن وكذلك المساحات المخصصة للسكن والتجارة والبنى التحتية. أما محيط المدن فيتطلب أسواقاً وخدمات حضرية كخدمات الصحة والتعليم.

2.1.2.4. علاقات بين المناطق شبه الحضرية والمناطق الريفية: تمثل علاقة السكان بالمشاهد الطبيعية من النواحي الاقتصادية والوظيفية كالغذاء والمياه والسياحة، وبالاتجاه الآخر تقدم المناطق شبه الحضرية للريف الخدمات الاجتماعية والثقافية والبيئية.

3.1.2.4. علاقات ما بين التجمعات شبه الحضرية: تضم المشاهد الطبيعية المتنوعة والخدمات الثقافية الترفيهية.

4.1.2.4 علاقات ضمن التجمعات شبه الحضرية: تتمثل في تنمية الاقتصاد والمجتمع المحلي [4].

2.2.4. العلاقات وفق التدفقات:

هي تدفقات Flows بين المدن وريفها عابرة من المناطق شبه الحضرية، ومن الهام الإشارة إلى أن هذه التدفقات قد تعمل باتجاهين، أو يمكن هيمنة اتجاه واحد وفق ظروف معينة أو مع مرور الزمن، وتشمل هذه التدفقات:

1.2.2.4. الأشخاص:

تضم دراسة تدفقات الأشخاص ملاحظة كل مما يلي:

أ- الهجرة الريفية الحضرية:

زادت أهمية الهجرة من الريف إلى الحضر مع تزايد الفرص في المدن منذ الثورة الصناعية وحتى يومنا هذا[5]، وقد اعتمدت المقاربات التقليدية للهجرة على فكرة عوامل "الدفع والجذب" كعناصر تفسيرية رئيسية، وفي المنظور الكلاسيكي الجديد يتم اتخاذ قرار الهجرة على المستوى الفردي استجابةً للصعوبات في الموطن (عوامل الدفع) والمزايا النسبية المتصورة في مناطق الوجهة (عوامل الجذب)[11]، كما ظهر اتجاه معاكس للهجرة من المناطق الحضرية إلى الريف في بعض الدول بسبب انخفاض أسعار الأراضي الريفية أو جاذبية أسلوب الحياة الريفي[5].

ب- التنقل اليومي Commuting:

أما التدفقات اليومية للأشخاص نحو العمل أو السكن أو الأنشطة المتعلقة بالتعليم فهي تتأثر بالنقل والمسافة بين المركز الحضري والمحيط، وبالتالي فهي تؤثر في أنماط التنمية المحيطية.

ت- رأس المال البشري والروابط الاجتماعية:

تعتبر المناطق الحضرية المصادر الرئيسية لرأس المال البشري، وبالرغم من الهجرة بين الريف والحضر إلا أن الروابط الاجتماعية تبقى قائمة بين الأفراد المهاجرين وأسرهم والخدمات التعليمية أو الثقافية التي ينتمون إليها، فتنشأ أنماط حياة متعددة المواقعmulti-locality.

ث- الوصول إلى الخدمات ذات المركزية العالية:

حيث يقع هذا النوع من الخدمات ضمن المدن لأن نطاقها الواسع يمتد خارج الحدود الحضرية كمؤسسات التعليم العالي ولمشافي عالية التخصص والخدمات الثقافية[5].

2.2.2.4. البيئة:

تُعد الواجهة البينية بين الريف والحضر من المجالات التي تمثل فيها الإدارة البيئية تحدياً خاصاً، وهناك جانبان رئيسيان للتفاعلات البيئية الحضرية الريفية؛ يركز أحدهما على الموارد التي تنتجها المناطق الريفية والمطلوبة في المناطق الحضرية، ويتعلق الآخر بالطريقة التي يمكن أن تؤثر بها الإدارة البيئية الحضرية على المناطق الريفية [6]، ومن هذه التفاعلات:

أ- استهلاك الأراضي:

نظرًا لمحدودية الأراضي داخل المدن تنتشر التنمية الحضرية عادةً في المناطق المحيطة بها، وذلك لانخفاض أسعار الأراضي والمناظر الطبيعية الجذّابة وملاءمة التجمعات السكنية مع سكان الضواحي، ويؤدي استهلاك الأراضي المحيطة إلى فقدان المساحات الخضراء والتنوع البيولوجي والأراضي الزراعية [5].

ب-تلوث الهواء والحرارة الحضرية:

بالمقارنة مع المدن، فإن الظروف الجوية أفضل في المناطق الريفية، بينما تتعرض التجمعات الحضرية ذات المساحات المبنية الواسعة صيفاً لموجات حر تسبب مشاكل صحية. يجب أن تهدف توجهات التنمية الحضرية إلى معالجة قضايا الهواء والمناخ وتطوير البنية التحتية الخضراء التي تربط المناطق الحضرية بمحيطها، وهذا يتطلب تخطيطًا مكانيًا مشتركًا وإدارة مناسبة للأراضي [5].

ت-إمدادات المياه والتخلص من النفايات والمياه العادمة:

تتطلب المناطق الحضرية إمدادات الماء العذب ومساحات مخصصة لمعالجة النفايات ومياه الصرف الصحي، وغالباً ما تشكّل المناطق المحيطة مصدر المياه والطاقة نظراً للمساحة المحدودة في المدن. ويعتبر تنسيق أنظمة إمدادات المياه ومعالجة النفايات من مهام الإدارة الحضرية على المستوى الإقليمي [5]، ومن الأفضل بدء المعالجة من خلال التحكم في التلوث وتقليل النفايات داخل المراكز الحضرية [11].

ث– البصمة البيئية والعبء البيئي:

تمتد البصمة البيئية لمنطقة حضرية إلى ما هو أبعد من حدود المدينة، وبالمقابل تتمتع المناطق الريفية بقوة اقتصادية أقل ولكنها توفر أصولًا طبيعية ذات جودة أعلى كالمياه والهواء النقي والمساحات المفتوحة والتنوع البيولوجي [5].

تحدث عملية "نقل الأعباء البيئية" عندما تلبي المدن الأكثر ثراءً احتياجات سكانها عن طريق نقل عبئها البيئي إلى مكان آخر، يتم توضيح مفهوم نقل العبء البيئي في الرسم البياني (الشكل 4) حيث تظهر العلاقات الموضحة هنا أن الأعباء البيئية المحلية تنخفض مع زيادة الثراء الحضري، في حين أن أعباء إقليم المدينة كتلوث الهواء تزداد في البداية مع ارتفاع النشاط الصناعي ثم مع انتشار الثراء تطور المدينة القدرة على السيطرة على هذه المشاكل والتخفيف منها، بينما من غير المحتمل أن يكون للأنشطة في مدينة فقيرة تأثيرات بيئية عالمية كبيرة [6].

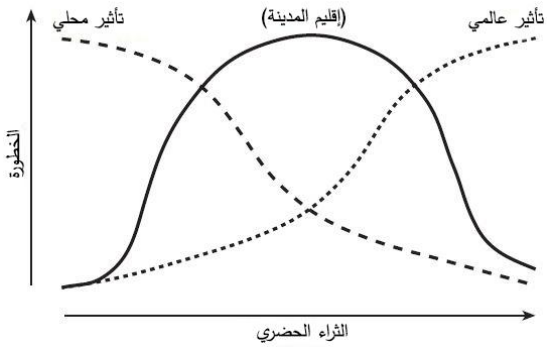

(الشكل 4): العلاقة بين الثراء والأعباء البيئية[6,12].

3.2.2.4. المال:

تعتبر التدفقات المالية عنصراً هاماً في التفاعل بين الريف والحضر، وتتنوع الطرق التي تتدفق بها الأموال بين المناطق الحضرية والريفية. تناولت ثلاث نظريات طبيعة التدفقات المالية بين المناطق الحضرية والريفية، وهي تميل إلى التركيز على أفكار الاستخراج الحضري للثروة الريفية والأصول الاقتصادية [6]، تتضح النظريات الثلاث في الجدول المرفق (الجدول 1):

(الجدول 1): النظريات المتعلقة بطبيعة التدفقات المالية، عمل الباحثة استناداً إلى [6].

اسم النظرية	مضمونها
نموذج لويس Lewis للنمو الاقتصادي مع العمالة الريفية الفائضة	أن التصنيع الحضري يعتمد على وفرة العمالة الريفية، حيث يتم استثمار رأس المال الناتج عن مكاسب الإنتاج الريفي في التنمية الصناعية مما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الزراعية وتعزيز كفاءة إنتاجها، مما يحقق التوازن الديناميكي في شروط التبادل التجاري بين الريف والحضر.
النمو الاقتصادي الممول عن طريق استخراج الفائض الريفي	يرتبط بمراحل روستو Rostow للنمو الاقتصادي، حيث يتم تمويل نمو القطاع الصناعي من خلال خفض أسعار المنتجين الزراعيين، وبالتالي انخفاض الدخل الريفي ما يعني انخفاض الاستهلاك الريفي وتعزيز تراكم رأس المال الصناعي في المناطق الحضرية.
نظرية ليبتون Lipton	يعتمد على فكرة أن السياسة الاقتصادية تفضل القطاع الحضري على القطاع الريفي الحجة هي أن سكان الحضر يمارسون تأثيرًا كبيرًا على الحكومة لأنهم يشملون النخب والنتيجة هي تحسن الظروف المعيشية الحضرية، وتشجيع الهجرة من الريف إلى الحضر بسبب الفرق الكبير في الدخل.

وتتضمن دراسة التفاعلات الاقتصادية بين المدن ومحيطها الجوانب التالية:

أ- مزايا التكتل كعامل للازدهار الاقتصادي في المحيط شبه الحضري:

تعتبر اقتصادات التكتل تفسيرًا أساسيًا لوجود المدن؛ حيث يسمح التجميع المكاني بمجموعة من المزايا كتجميع العمالة ومشاركة الموردين والتخصص مما يساهم في زيادة الإنتاجية والنمو الاقتصادي[13]، وتوفر المدن لمحيطها البنية التحتية ذات الصلة كمرافق النقل والمرافق التعليمية كالجامعات [5].

ب–ربط المناطق شبه الحضرية بالأسواق الإقليمية والعالمية:

تستفيد مراكز المدن والمناطق الحضرية من التبادل اليومي للسلع وتدعم سلاسل الإمدادات الغذائية، كما تعمل المدن كبوابات تربط المناطق المحيطة بها إلى الدول الأخرى من خلال المطارات الدولية والاقتصاد الإقليمي

ت–روابط الاستهلاك والتبادل التجاري بين المدن ومحيطها:

لطالما استضافت مراكز المدن مراكز تجارية ومراكز تسوق، إلا أن هذه المراكز تتبع اتجاهات الضواحي وتتأثر بها، كما يؤدي التوسع العمراني إلى تطوير بنية تحتية جديدة وقدرات لتوفير السلع والخدمات في المناطق الريفية أو الحضرية المحيطة [5].

4.2.2.4. السلع والغذاء:

تضمن دراسة روابط الغذاء والسلع بين المناطق الريفية إلى المدينة فهماً أوسع للعمليات الاجتماعية والاقتصادية وكذلك العمليات الجغرافية [6]، وتضم تدفقات السلع من الضواحي إلى المناطق الحضرية مواد البناء الثقيلة والضخمة ومنخفضة القيمة مثل الحجر والطين والركام المستمدة من المناطق المجاورة للمدينة[11]. حدد دراكاكيس سميث Drakakis-Smith (1990) ثلاثة عناصر رئيسية لنظام الإمداد الغذائي: مناطق إنتاج الغذاء (الريفية والحضرية، المحلية والدولية) – شبكات تسويق الأغذية – مراكز الاستهلاك الحضري. ويمثل الشكل التالي (الشكل 5) نظام الإمداد الغذائي الحضري، ويوضح الروابط بين مختلف الجهات الفاعلة في شبكات الإمداد الغذائي الحضري عبر محيط المدن، كما يوضح الشكل إمكانية وجود مناطق إنتاج الأغذية

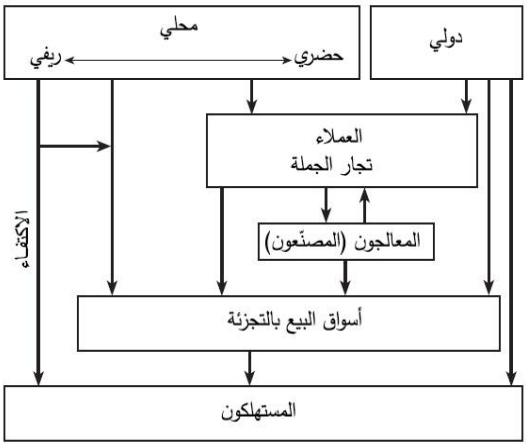

(الشكل 5): نظم الإمداد الغذائي الحضري[6].

وشبكات تسويق في كل من المناطق الحضرية والريفية كما يمكن أخذ المصادر البديلة للإمدادات الغذائية بعين الاعتبار كالزراعة الحضرية وشبه الحضرية [6].

5.2.2.4. الأفكار:

في حين أن تدفقات السلع والأشخاص ملموسة ويمكن ملاحظتها، فإن تدفقات المعلومات والأفكار التي تصاحبها عادة أكثر تعقيداً وتصعب ملاحظتها. يوفر تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إمكانات قوية للتغلب على التحديات الحضرية وخاصة في البلدان النامية حيث تسهم في ربط المناطق الريفية والحضرية بشكل أكثر فعالية وبتكلفة أقل. من ناحية أخرى، يؤثر الإعلام في بناء الهويات الحضرية والريفية واستراتيجيات سبل العيش، وهنا تظهر الآثار الإيجابية والسلبية لتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات[6].

3.2.4. العلاقات وفق الأنشطة:

غالبًا ما تفترض التعريفات القائمة على تمييز حاد بين المناطق الحضرية والريفية أنه يمكن اختزال سبل عيش سكانها بالتساوي إلى فئتين رئيسيتين: الزراعة القائمة في المناطق الريفية، والاعتماد على التصنيع والخدمات في المراكز الحضرية، ولكن حتى عندما يمكن وصف الأنشطة المنفصلة مكانياً بأنها إما ريفية أو حضرية فهناك تبادل مستمر ومتنوع للموارد، كما أن التداخل بين المناطق الريفية والحضرية هو في بعض الحالات جزء مهم من استراتيجيات البقاء على قيد الحياة[11].

1.3.2.4. الأنشطة الحضرية في المناطق الريفية:

وتشمل الأنشطة الريفية غير الزراعية سواء التي يتم تنفيذها في المزرعة ولكنها لا تتعلق بإنتاج المحاصيل (مثل الأثاث وصناعة الطوب، والتي تُباع في الأسواق الريفية والحضرية على حد سواء) أو خارج المزرعة والتي تنطوي على بعد مكاني وغالباً ما تتمحور حول المراكز الحضرية.

2.3.2.4. الأنشطة الريفية في المناطق الحضرية:

كالزراعة الحضرية التي نشأت منذ أواخر السبعينيات كاستجابة لتصاعد الفقر ولارتفاع أسعار المواد الغذائية أو النقص، ثم أظهرت بعض الدراسات أن الأسر مرتفعة ومتوسطة الدخل تشكل نسبة كبيرة ومتنامية من المزارعين الحضريين، الذين غالبًا ما ينخرطون في هذا النشاط لأغراض تجارية.

3.3.2.4. الأنشطة في المناطق شبه الحضرية:

تعتبر المناطق شبه الحضرية موطناً لتدفقات الأشخاص والسلع والمال والنفايات من الريف إلى الحضر، فهي أكثر كثافة وتنوعاً بين المناطق المبنية في البلدات الريفية والمدن والمناطق شبه الحضرية البينية[11].

3.4. صياغة مصفوفة الثابت والمتغير:

استناداً لما سبق يقدم البحث مقترحاً لمصفوفة الثابت والمتغير من خلال المنهجية التالية:

القيام بالتقاطعات المشتركة بين وجهات النظر التي صنفت العلاقات والتفاعلات بين المدينة ومحيطها الحيوي، ويوضح البحث هذه التقاطعات من خلال التركيز على العلاقات الأقوى والأهم بين هذه التصنيفات، واستبعاد العلاقات الأضعف، وذلك بناءً على 3 مستويات:

أ- التقاطعات بين التصنيف وفق الأنشطة والتصنيف وفق المكان.

ب- التقاطعات بين التصنيف وفق الأنشطة والتصنيف وفق التدفقات.

ت- التقاطعات بين التصنيف وفق المكان والتصنيف وفق التدفقات

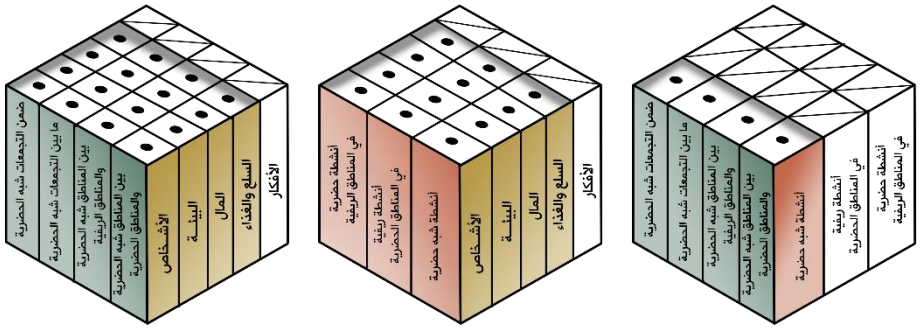

أ. التقاطعات على مستوى الأنشطة والمكان

ب. التقاطعات على مستوى الأنشطة والتدفقات

ت.التقاطعات على مستوى المكان والتدفقات

(الشكل 6): مصفوفة التقاطعات بين التصنيفات، واستنتاج الثابت والمتغير، (عمل الباحثة).

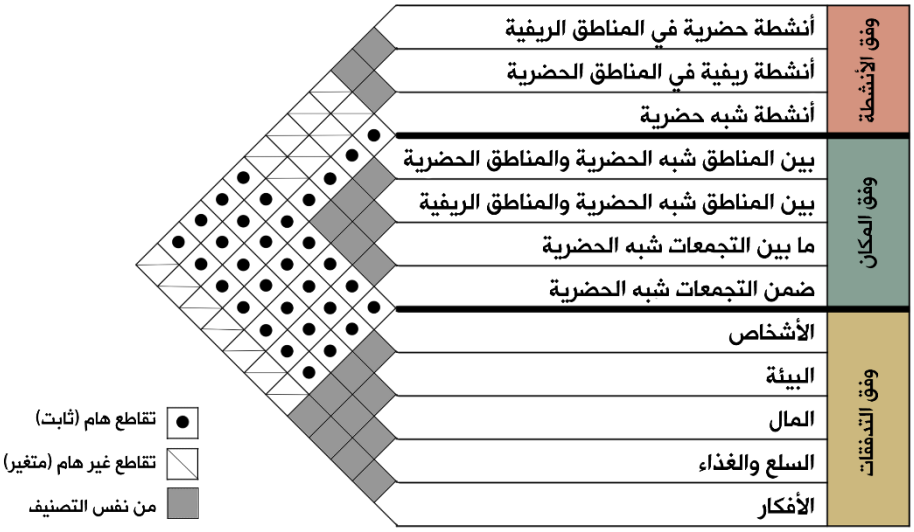

(الشكل 7) التقاطعات وفق المستويات الثلاثة، (عمل الباحثة).

وبالتالي، ينتج عن هذه التقاطعات مصفوفة ثلاثية تلخص وجهات النظر السابقة وتقاطعاتها، حيث تكون الجوانب المشتركة هي الثوابت، وتُعد جوانب الدراسة الأخرى متغيرات قد تختلف

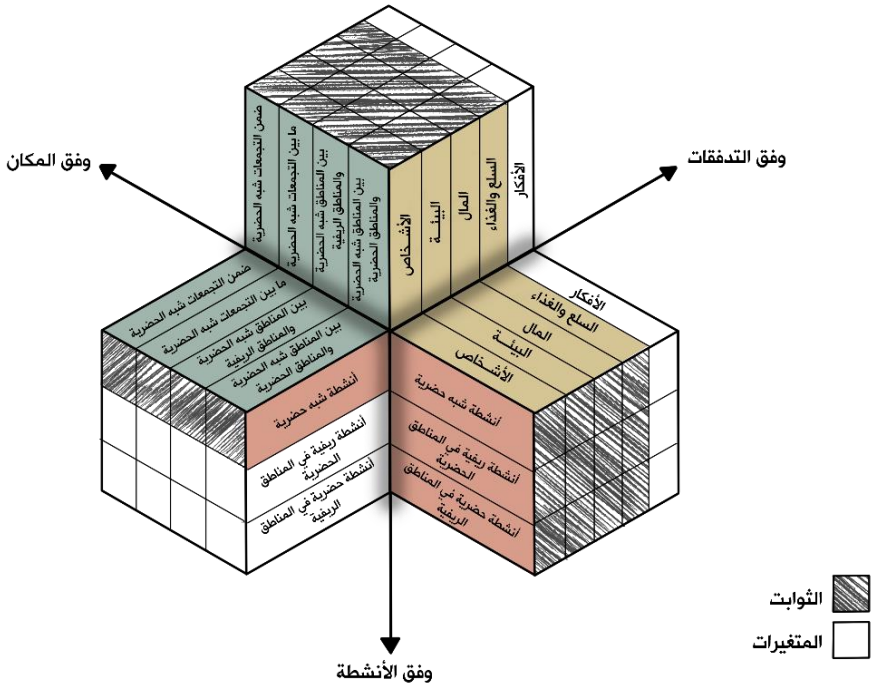

حسب ظروف حالة الدراسة.

(الشكل 8) الثوابت والمتغيرات في تصنيف العلاقات والتفاعلات المكانية بين المدينة ومحيطها الحيوي، (عمل الباحثة).

وتوضح الأشكال أعلاه (6،7،8) خطوات وآلية صياغة المصفوفة استناداً إلى ماورد في الجزء النظري، ويمكن إسقاط المصفوفة وتعميمها على أبحاث مستقبلية وحالات دراسية تولي الأهمية لتصنيف العلاقات والتفاعلات بين المدن ومحيطها الحيوي.

4. الحالة الدراسية: مدينة دمشق:

يهدف البحث إلى إسقاط ما جاء في الجزء النظري على مدينة دمشق ومحيطها كحالة دراسة، من خلال مراجعة ما ورد في الدراسات التخطيطية المتعلقة بالمدينة ومغلفها شبه الحضري

والتي أُنجزت في الفترة الزمنية السابقة للأزمة أو خلالها، لما في ذلك من أهمية في تطويرها بما يتلاءم مع الظروف الراهنة وفرص وتحديات مراحل إعادة الإعمار.

1.4. العلاقة بين مدينة دمشق ومحيطها تاريخياً:

تشير الدراسات التاريخية والمعاصرة إلى قوة العلاقة بين مدينة دمشق ومحيطها شبه الحضري، فيؤكد محمد كرد علي إلى ذلك بقوله "فلولا الغوطة ما كانت دمشق من أجمل مدن العالم، ولولا دمشق ما كانت الغوطة إلا صحراء خالية تعبث البادية في ربوعها"، ويقول صفوح خيّر "دمشق وليدة غوطتها، ولا نعرف إحداهما دون الأخرى"[14].

أولت كتب التاريخ عنايةً خاصة بدمشق ونشأتها، بينما أغفلت بمعظمها نشأة النسق الحضري المحيط بالمدينة والذي يمثّل تفاعل السكان في مجالها المكاني؛ حيث سيطرت تاريخياً أربعة مستقرات أساسية على النسق الحضري قبل ظهور المدينة، ولم تكن لدمشق مكانتها لولا قاسيون والغوطة ونهر بردى [15].

2.4. العلاقة بين مدينة دمشق ومحيطها في الدراسات التخطيطية المعاصرة:

تعددت الدراسات التخطيطية التي ركزت على مدينة دمشق ومحيطها الحيوي، كما تنوعت منهجياتها وجوانب التركيز فيها، ويهدف البحث إلى إلقاء الضوء على الدراسات الثلاث التي توافقت زمنياً وركزت على مدينة دمشق ومحيطها والعلاقة الثنائية بينهما.

الدراسات التخطيطية وأسباب الاختيار:

- دراسة التخطيط الإقليمي لريف دمشق (الشركة العامة للدراسات 2011): لأنها الدراسة التي حددت حدود المنطقة شبه الحضرية وميزتها عن المناطق الحضرية والريفية وفق معايير واضحة (الشكل 9).
- مسودة الإطار الوطني للتخطيط الإقليمي (هيئة التخطيط الإقليمي 2011): لأنها أولى دراسات الهيئة على المستوى الوطني وركزت على الأبعاد المكانية للتنمية الإقليمية المتوازنة ومفهوم "المحيط الحيوي" للمدينة (الشكل 10).

- دراسة المخطط التنظيمي لمدينة دمشق ومحيطها الحيوي (خطيب وعلمي 2010): لأنها ركزت على مفهوم المحيط الحيوي لمدينة دمشق (الشكل 11).

(الشكل 9): تقسيم محافظتي دمشق ومحيطها إلى أشباه أقاليم وفق دراسة محافظة ريف دمشق: المدينة، الضواحي، النفوذ الميتروبولية، والمناطق خارج النفوذ الميتروبولي [16].

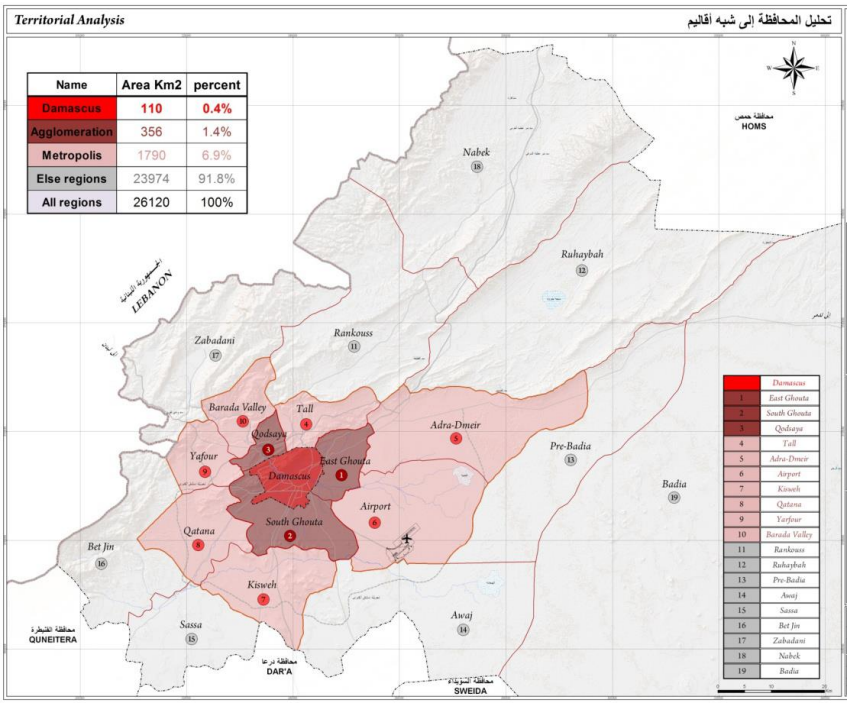

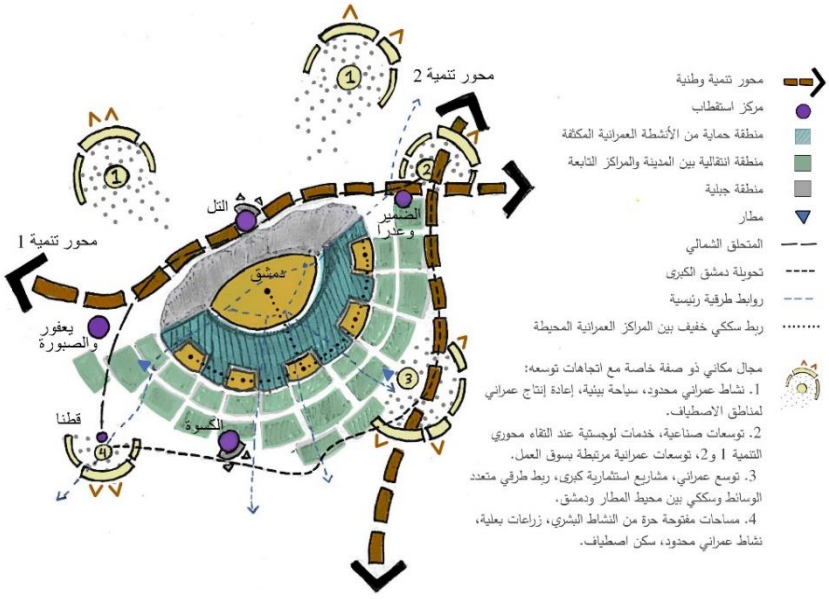

(الشكل 10): الرهانات المكانية لدمشق ومحيطها الحيوي وفق مسودة الإطار الوطني للتخطيط الإقليمي، (عمل الباحثة استناداً إلى [17]).

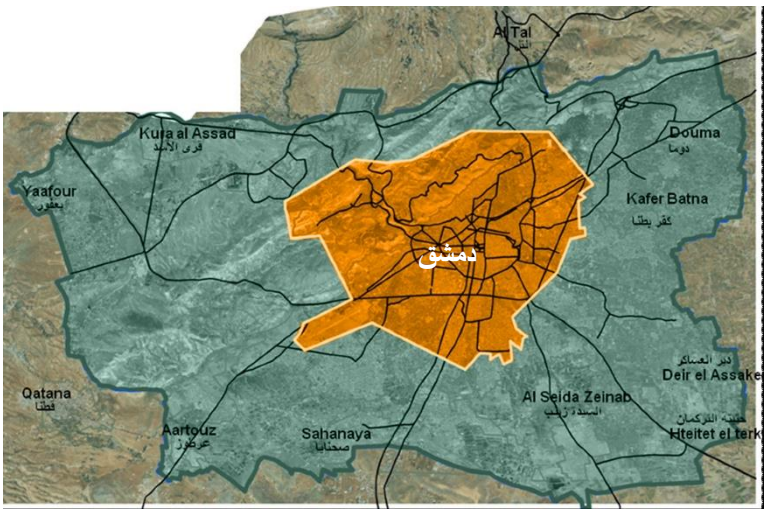

(الشكل 11): دمشق ومحيطها الحيوي كما حددته دراسة خطيب وعلمي [18].

وسيتم إسقاط ما جاء في الجزء النظري على مدينة دمشق ومحيطها من خلال الاستناد إلى المصفوفة الثوابت والمتغيرات التي توصل إليها البحث:

1.2.4. دراسة الثوابت:

1.1.2.4. وفق المكان:

- العلاقات بين المناطق الحضرية وشبه الحضرية:

أكدت الدراسات التخطيطية السابقة على اعتماد البلدات المحيطة بمدينة دمشق على خدمات مركز المدينة وبنيتها التحتية، واقترح المخطط التنظيمي للمدينة ومحيطها الحيوي في دراسة خطيب وعلمي تطوير محركات جاذبة اقتصادياً حولها ومحيطها[19].

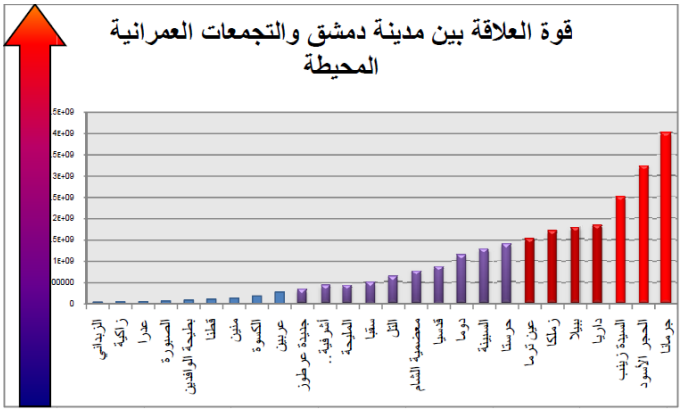

(الشكل 12): قوة الارتباط المكاني بين دمشق

(دوما شرقاً، والصبورة ويعفور غرباً، وصحنايا والسبينة جنوباً) مما يخفف الضغط الاقتصادي والحضري على مركز المدينة [18]، إلى جانب ذلك اقترح الإطار الوطني تكريس الفصل الطبيعي والزراعي بين المدينة المركز والتوابع المباشرة، وكذلك بين هذه المدن التابعة نفسها[17].

- العلاقات بين المناطق شبه الحضرية والمناطق الريفية:

اعتمدت دراسة التخطيط الإقليمي لريف دمشق على تحديد العلاقات النفوذية بين التجمعات العمرانية ودمشق وعلاقة هذه التجمعات ببعضها البعض من خلال قراءة منهجية: من ناحية حجم السكان والقوى الاقتصادية والهيكلية العمرانية وحسب النموذج الحسابي للعلاقات الإقليمية وأعمال المسح الميداني والمؤشرات الاقتصادية والحراك اليومي للسكان[16]، أما

بالنسبة للإطار الوطني فقد روّج لأقطاب واعدة في الريف واقترح وجود منطقة انتقالية طبيعية أو زراعية بينها وبين دمشق وتوابعها[17].

2.1.2.4. وفق التدفقات:

- الأشخاص:

الهجرة: توقع الإطار الوطني للتخطيط الإقليمي أن دمشق ومحيطها المباشر ستستقطب في العام2025 ما يزيد عن7 مليون نسمة كعدد سكان فعلي، ما يستدعي التركيز على السوية العمرانية والمعمارية وحماية النسيج العمراني التراثي والحفاظ على مكونات المدينة القديمة وإظهارها[17].

التنقل اليومي والوصول إلى الخدمات: هناك قرابة 140.000 من السكان التي تعمل يومياً في دمشق وتقطن في الريف بحسب دراسة مخطط ريف دمشق ما يشكل ضغطاً كبيراً على المدينة الأم [16]، لذا أكد الإطار الوطني أن على خطط التنمية تحفيز النمو والاستثمار في المحيط الحيوي لمدينة دمشق من خلال اقتراح أقطاب تنمية متخصصة تتبع للمدينة وتتمتع بالاستقلالية النسبية المطلوبة، وذلك لاعتماد البلدات المحيطة الكبير على المدينة [16].

- البيئة:

استهلاك الأراضي: أشارت دراسة خطيب وعلمي إلى أهمية الاستفادة من الأراضي الخالية في المدينة بدلاً من التوسع خارجها لتحقيق هدفها في كون دمشق مدينة مركزة[18].

تلوث الهواء والحرارة الحضرية: أوصى الإطار الوطني بتعزيز استخدام وسائل النقل وأنواع الوقود ذات التأثيرات البيئية المخففة والضامنة لمستوى مقبول من الصحة العامة.

التخلص من النفايات: ينبغي أن تستحوذ دمشق الأولوية المناسبة لها في خطط تنفيذ مرافق معالجة النفايات الصلبة والسائلة والتوسع بمشاريع شبكات البنية التحتية وتقليل الفواقد، بما يعود بنفع عام وسهل المنال نتيجة تركز جزء أساسي من السكان في مناطق جغرافية محددة[17].

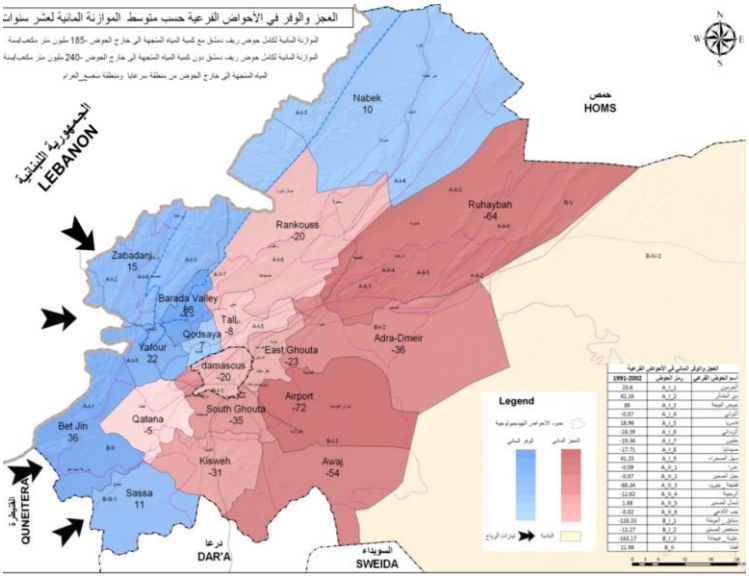

إمدادات المياه: وفق دراسة المخطط الإقليمي لريف دمشق، فإن دمشق ومحيطها تعتمد على نبع الفيجة كمصدر أساس لمياه الشرب، وصنفت المدينة ومحيطها وفق الوفرة والعجز المائي (الشكل13)[16].

(الشكل13): العجز والوفرة في المياه في دمشق وريفها[16].

- المال:

مزايا التكتل كعامل للازدهار الاقتصادي: إن تعزيز وجود أقطاب نمو ذات استقطابية اقتصادية يمكن أن يساهم في حماية دمشق من الضغوط الاستثمارية إضافة إلى دورها في جذب الاستثمار.

الربط بالأسواق المحلية والعالمية: تعتبر مدينة دمشق مركز اقتصادي تنافسي إقليمياً، ويجب على التنمية العمرانية في المحيط أن تندرج ضمن نفس السياق التنافسي، من خلال توفير خدمات عالية الجودة على المستوى الوطني[17].

- السلع والغذاء:

تشير دراسة التخطيط الإقليمي لريف دمشق إلى تعقد العلاقات الاقتصادية المكانية بين دمشق وريفها بحيث تكاد تكون على اتصال وثيق ببعضها، وبالمقابل فإن النشاط الزراعي والانتاجي في الريف والضواحي يشكل مصدر الغذاء الرئيسي للمدينة[16].

3.1.2.4. وفق الأنشطة:

- الأنشطة شبه الحضرية:

تظهر الدراسات الحاجة لأقطاب نمو واعدة ترتبط بالمدينة بمحاور تنموية ذات أهداف وطنية وإقليمية ويعزز هذا الارتباط شبكة فاعلة للنقل والتنقل اليومي، مع الحفاظ على الفجوات الزراعية المتبقية من الغوطة ومحاولة استعادة ما يمكن منها[17].

2.2.4.دراسة المتغيرات:

بما أن المتغيرات تختلف وفقاً للحالة الدراسية، ومن خلال استقراء الدراسات التخطيطية لمدينة دمشق، تظهر الحاجة إلى تطوير الدراسات السابقة وزيادة التعمق والتخصص في دراسة المحيط الحيوي للمدينة ومراعاة خصوصيتها، إضافة إلى أن تصنيف العلاقات والروابط يستنبط من فهم مصطلح "المحيط الحيوي" أو "المناطق شبه الحضرية"، وهو الذي لم توضحه بعض الدراسات بشكل كافٍ في تقاريرها.

3.4. مصفوفة الثابت والمتغير في دراسات إقليم مدينة دمشق:

استناداً لما سبق، ومن خلال إسقاط مصفوفة الثابت والمتغير على الدراسات الثلاث لإقليم مدينة دمشق، يستنتج البحث ما يلي:

تنوعت الدراسات في تغطية جوانب العلاقات والتفاعلات المكانية بين مدينة دمشق ومحيطها؛ فمنها ما غطت الجزء الأكبر من الثوابت (كدراسة الإطار الوطني للتخطيط الإقليمي)، ومنها ما قَصُر عن تغطية أغلب الجوانب من الثوابت (كدراسة خطيب وعلمي).

أما بالنسبة للمتغيرات؛ فلم تتميز دراسات إقليم دمشق بوجود قيمة مضافة تميز خصوصية حالة دمشق في دراسة علاقتها وتفاعلاتها مع محيطها.

ويوضح الشكلين التاليين (14، 15) نتيجة إسقاط المصفوفة على الدراسات الثلاث.

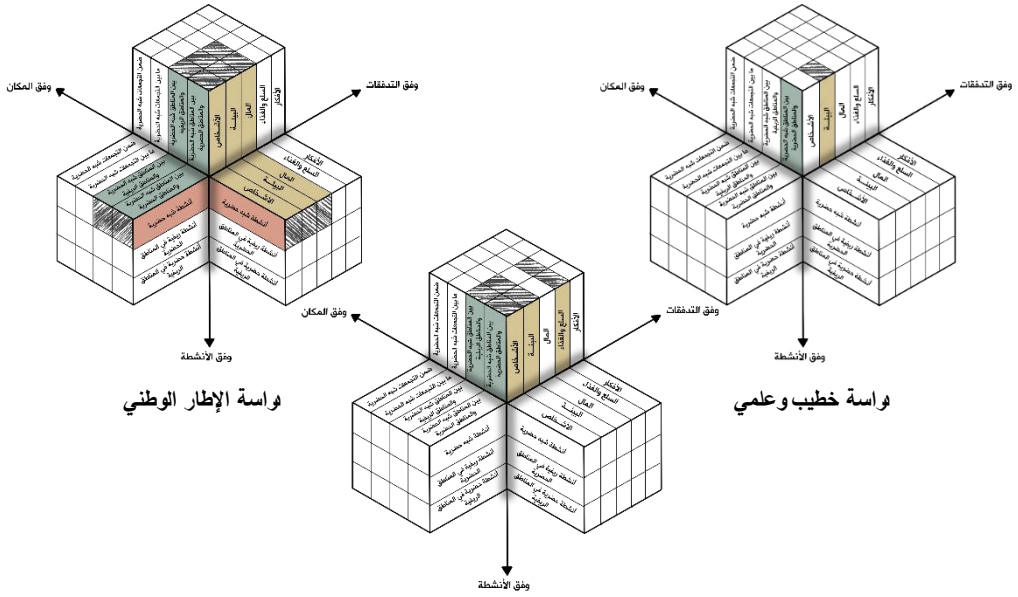

واسة خطيب وعلمي

واسة الإطار الوطني

واسة التخطيط الإقليمي لريف دمشق

(الشكل14): مصفوفة الثابت والمتغير في دراسات إقليم دمشق الثلاث، (عمل الباحثة).

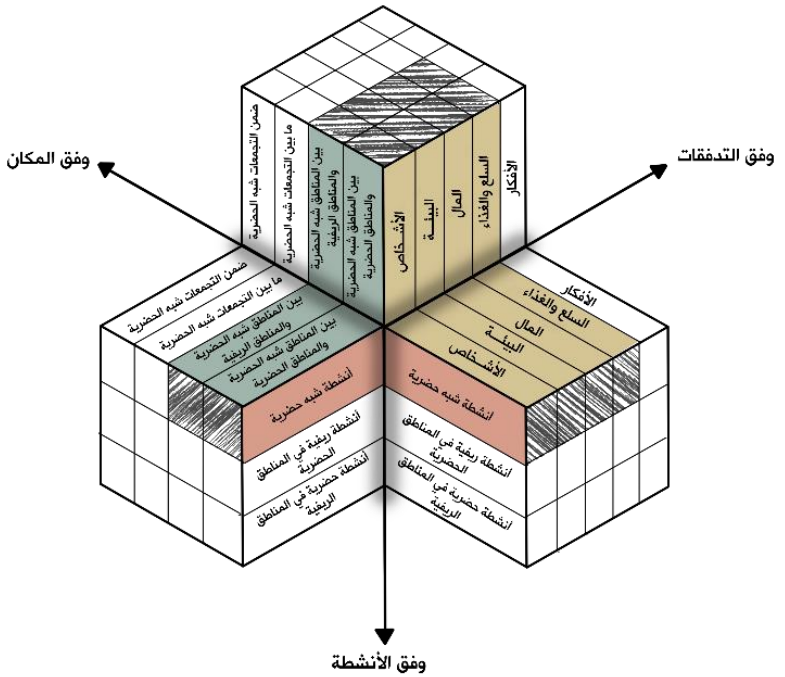

(الشكل15): مصفوفة الثابت والمتغير: تقاطع الدراسات الثلاث لدمشق، (عمل الباحثة).

5. الاستنتاجات والتوصيات:

1.5. الاستنتاجات:

مما سبق، يستنتج البحث ما يلي:

1. أهمية دراسة العلاقات والتفاعلات المكانية بين المدن ومحيطها في الدراسات التخطيطية والتنموية في تحقيق فهمٍ شاملٍ للمدينة وديناميكيتها.
2. تنوعت الأبحاث الدارسة للعلاقات المكانية بين المدن ومغلفاتها؛ حيث اتفقت في نقاط واختلفت في أخرى، لكن تقارب المفهوم بين الباحثين يمنح إمكانية وجود أرضية مشتركة لتعريف مفهوم المناطق شيه الحضرية وعلاقاتها بالمناطق الحضرية من جهة والمناطق الريفية من جهة أخرى.
3. تعددت تصنيفات العلاقات والروابط بين المدن ومغلفاتها شبه الحضرية، فهي لا تقتصر على التصنيف المكاني –وإن كان يُعدّ الأكثر وضوحاً للباحثين– بل تتعداه إلى التصنيف وفق الأنشطة ووفق التدفقات.
4. توصل البحث إلى منهجية يمكن اعتمادها في دراسة العلاقات بين المدن ومحيطها، وتتألف من ثوابت: وهي الجوانب التي يمكن تعميمها على الحالات الدراسية، ومتغيرات: وهي ما يمكن إضافته بحسب السياق الزمني والجغرافي، وخصوصية الحالة الدراسية، بالإضافة إلى اتجاهات التنمية.

كما استنتج البحث من خلال دراسة حالة دمشق:

1. تباينَ التحديد المكاني للمحيط الحيوي لمدينة دمشق بين الدراسات، فمنها ما اعتمد على أسس وقوانين الترابط المكاني وحدد مناطق النفوذ الميتروبولي، وأخرى لم توضح أسس ومعايير التحديد.
2. تبين عند إسقاط مصفوفة الثابت والمتغير على دراسات إقليم دمشق قصور هذه الدراسات في الاهتمام بمفهوم المحيط الحيوي وعلاقاته المتبادلة مع المدينة الأم، إضافة إلى الحاجة لتطوير هذه الدراسات بما يتلاءم مع مرحلة ما بعد الأزمة.

3. تفاوتت الدراسات في تصنيف العلاقات والتفاعلات بين المدينة ومحيطها؛ وفق المكان ووفق الأنشطة ووفق التدفقات.

2.5. التوصيات:

يوصي البحث بالبنود التالية:

1. أهمية وجود قاعدة نظرية مشتركة تجمع وتؤلف بين وجهات النظر الدّارسة لمفهوم المحيط الحيوي والمناطق شبه الحضرية وتحديدها المكاني.
2. اعتماد منهجية واضحة في دراسة المحيط شبه الحضري وتصنيف علاقاته وفق المحاور الثلاثة (الأنشطة والمكان والتدفقات)، مع إمكانية إضافة محاور أخرى في الدراسات المستقبلية.
3. يوصي البحث بتطوير الدراسات الإقليمية لمدينة دمشق مع مراعاة تغيرات المرحلة الراهنة، وتغطية أوجه القصور في التحديد المكاني للمناطق شبه الحضرية المحيطة بدمشق والوقوف عندها كمساحات انتقالية تشكل فرصاً تنموية.

6. المراجع:

[1] C. Lincaru, D. Atanasiu, **Periurban Areas And Population Density Clustering Model**, Rom. J. Reg. Sci. 8 (2014) 29–44.

[2] H. Karg, R. Hologa, J. Schlesinger, A. Drescher, G. Kranjac-Berisavljevic, R. Glaser, **Classifying And Mapping Periurban Areas Of Rapidly Growing Medium-Sized Sub-Saharan African Cities: A Multi-Method Approach Applied To Tamale, Ghana**, Land. 8 (2019) 40. https://doi.org/10.3390/land8030040.

[3] A.K. Castles, **A New Identity For The Peri-Urban**, University of Tasmania, 2014.

[4] K. Nilsson, S. Pauleit, Simon Bell, C. Aalbers, T.S. Nielsen, **Peri-Urban Futures: Scenarios And Models For Land Use Change In Europe**, Springer Berlin Heidelberg, Berlin, Heidelberg, 2013. https://doi.org/10.1007/978-3-642-30529-0.

[5] E. Dallhammer, M.D.- Noirjean, R. Gaugitsch, S. Hans, S. Zillmer, M. Derszniak-Noirjean, M. Gaupp-Berghausen, R. Koscher, S. Hans, C. Lüer, **The Impacts Of Metropolitan Regions On Their Surrounding Areas**, European Union, 2019. https://doi.org/10.2863/35077.

[6] K. Lynch, **Rural Urban Interaction In The Developing World**, Routledge Taylor & Francis, 2017.

[7] E. Mylott, **Urban-Rural Connections: A Review Of The Literature**, (2009).

[8] UN-Habitat, **Implementing The New Urban Agenda By Strengthening Urban-Rural Linkages**, 2017.

[9] N. Al-Jabiri, **The Possibility Of Modifying The Theoretical And Functional Regions Of Some Cities In Mecca Administrative Region**, Umm Al Qura University, Mecca, 2015.(In Arabic)

[10] UN-Habitat, **Urban-Rural Linkages**, URL Newsl. (2019) 1–15.

[11] C. Tacoli, **Rural-urban interactions : a guide to the literature**,

Environ. Urban. 10 (1998) 147–166.

[12] J. Pedro, M. Kjellen, G. McGranahan, J. Songsore, C. Surjadi, **The Citizens At Risk: From Urban Sanitation To Sustainable Cities**, Routledge, 2010.

[13] G. Giuliano, S. Kang, Q. Yuan, **Agglomeration economies and evolving urban form**, Ann. Reg. Sci. 63 (2019) 377–398. https://doi.org/10.1007/s00168-019-00957-4.

[14] S. Khair, **Damascus City: A Study In Urban Geography**, Syrian Ministry of Culture, Damascus, 1969. (In Arabic)

[15] Y. Abdin, **Spatial Domain Settlement Of Damascus: Historical Simulation Of The Emergence Of The City**, Damascus Univ. J. Eng. Sci. (2013) 0–32. (In Arabic)

[16] IAU-IDF, GCEC, **The Project Of Regional Planning For Damascus Countryside Governorate, The Regional Planning Report**, Damascus, 2011. (In Arabic)

[17] Regional planning commission, **The National Framework Of Regional Planning (Draft)**, Damascus, 2012. (In Arabic)

[18] Khatib and Alami company and Damascus Governorate, **The Master Plan Of Damascus And Its Vital Periphery, The Third Phase Report**, Damascus, 2012. (In Arabic)

[19] N. Atfeh, **Spatial Reading Of Lands In The Experience Of Regional Planning In Rural Damascus**, Al-Baath Univ. J. 33 (2011) 1–31. (In Arabic)

[20] M. Huxley, A. Inch, **Urban Planning**, Int. Encycl. Hum. Geogr. (2020) 87–92. https://doi.org/10.1016/B978-0-08-102295-5.10228-8.